قوة الدولة ومهارة ومهنية أحزابها

طالب قاسم ألشمري
بغداد

تؤدي الاحزاب الجماهيرية الوطنية الرصينه دورا كبيرا في بناء الدولة والمجتمع وصناعة العمليات السياسية الناجحة وأنظمة الحكم وضبط إيقاع حركة الجماهير وتحريكها وتعبئتها بالاتجاهات الشعبية والوطنية وغياب مثل هذه الأحزاب عن ساحتنا الوطنية ساعد على تصدع الدولة ونظامها السياسي واضعف سلطتها التنفذية ما اثر على حاضر ومستقبل الشعب والوطن لان كثرة الأحزاب وبهذه الهيكليات والخبرات والتجربه السياسيه والقيادية والتنظيمية المحدوده وبهذا العمر الزمني القصير تشكل مخاطر على وحدة الشعب والوطن وامن الدولة والمجتمع وبلد مثل العراق لا يستوعب اكثر من حزبين اوثلاث أوأربعة أحزاب بالكثير لان كثرة الأحزاب خاصتا التي تنقصها الخبره السياسية والثقافية والتنظمية والقيادية والتاريخ النضالي الوطني تصبح مصدر للقلق والفوضى والإرباك للناس بسبب تقاطعها مع قواعد اللعبة التي تحكم العملية السياسية بالاضافة إلى إرباك عمل الحكومة وايصالها حد الفشل وعدم الاستقرار وما نواجهه من تحديات ومخاطر وخروج الناس الى الشارع مطالبين بالإصلاح والتنفير هوبسبب فوضى الاحزاب التي تحكم ونسيطر على مسارات العملية السياسية بل تسيطر على العراق برمته ان عدد الاحزاب المريب اثر على الحياة السياسية وانعكس على حياة المواطنين الخاصة والعامة ونال من احترام الأنظمة والقوانين وهيبة الدولة بسبب الهيمنة التي تمارسها هذه الاحزاب على الدولة بشكل عام والسلطة التنفذية بشكل خاص وبتفاوة نسبي بين هذا وذاك واكثر من هذا يحدث في البلاد وبدون توقف حتى الساعة لقد ظهرت الاعداد الكثيرة من هذه الاحزاب بعد ان تغيرت اللعبة السياسية في العراق ابان الاحتلال الأمريكي بعد ان دفع الحرمان السياسي في العراق ابان الحكم الدكتاتوري الى ظهور عدد كثير منها حيث دعم قسم من هذه الاحزاب من قبل دولة الاحتلال نفسها والبعض الاخر من دول الجوار الاقليمي بالإضافة الى احزاب وقوى وطنيه نافذه كانت تنشط وتعمل ضمن اطر ثقافيه واكاديمية قبل الاحتلال تنتظر الفرصة للظهور على الساحة الوطنية وجاءت الفرصة بعد الاحتلال واندفعت كل هذه الاحزاب والتجمعات والقوى الوطنية محاولتا استثمار الواقع الوطني الجديد والفراغ السياسي وتحت شتى المقاصد والأعذار والشعارات ظهرت أحزاب كثير ة منها من رفع شعارات مقاومة الاحتلال والتصدي له وأحزاب أخرى دينية طائفية أوعرقية أوعشائرية وجدت لها دور كبير بسبب الظروف والمناخان الوطنية كما ظهرت أحزاب حاولت العمل تحت شعارات المصالحة الوطنية أضف لذالك التيارات الماركسية والقومية المتعددة والحزبيين الكردين الأساسين وما تبعهما من جبهات وتشكيلات كرديه جديدة بعد أن توسعت وطالت قائمة الأحزاب والقوى السياسية حتى وصل عدد الأحزاب في العراق وضمن الإحصائيات الرسمية إلى 204 احزاب مسجلة بالتواريخ والأرقام لدى مفوضية الانتخابات بالإضافة لمئات من منظمات المجتمع المدني المسجلة رسميا لدى المعنيين في مؤسسات الدولة الرسمية.

الرأي العام

كل هذه الأحزاب والتيارات ومنظمات المجتمع المدني عجت بصحفها ووسائل إعلامها التي شوشت وأربكت الرأي العام وزادت من الفوضى وهي نتيجة طبعيه لغياب الفعل السياسي الاستراتيجي والأهداف الثابتة الواضحة المؤثرة إن ظهور المئات من الأحزاب والتجمعات الغير رصينة التي تفتقد إلى ابسط القواعد الجماهيرية جاءت مهتمة بمصالحها ومؤكدتا هويتها الذاتية المتقاطعة مع الهوية الوطنية مما أثرت سلبا على الأوضاع العامة في البلاد ونسحبت على تطلعات واحتياجات ورغبات وحقوق المواطنين علما إن كل هذه الأحزاب والتجمعات متشابهة الشعارات والأهداف والبرامج أحزاب لعب المال السياسي الداخلي والخارجي دور كبير في تشكيلها وتحريكها ومن هنا جاءت المناشدات والمطالب الشعبية بضرورة انصهار المئات من هذه الأحزاب في بدوقة واحدة لان القواسم المشتركة بينها كبيره وكثيرة والحقيقة لم ولن يستقر العراق والحياة السياسية فيه إذا لم توجد أحزاب جماهيرية مشبعة بالأفكار والمشاريع الوطنية الإستراتجية أحزاب مستعدة للتغير في إستراتجياتها الوطنية والفكرية وقابله للتحديث والتطوير حسب ما تتطلبه المصالح الوطنية العليا ورغبات الجماهير وإرادتها لان الأوضاع لن تستقر ما لم يتم التخلص من بعض هذه الكانتونات والتنظيمات الكرتونية الشبه وهمية التي تسمي نفسها أحزاب و التي ابتلى بها العراقيون بعد ان استحق دمج مثل هذه الأحزاب في جبهة واحده اوجعلها في حزب واحد حزب يكون ظهير للعملية السياسية والنظام والدولة وبسبب هذه الأحزاب اضطربت العملية السياسية وانعكست اضطراباتها على الحياة العام للناس بعد أن تعرضت مصالحهم الخاصة وثرواتهم الوطنية إلى كل أنواع المخاطر بعد ان اصبح عدد الأحزاب العاملة على الساحة الوطنية العراقية 204 حزب مسجل رسميا كما ذكرنا لدى مفوضية الانتخابات أحزاب متنوعة والحقيقة أن مثل هذه الأحزاب أصبحت تشكل حقول ألغام وقنابل موقوتة كون جميع أوأكثر هذه الأحزاب مخترقه من قبل الخارج والداخل عن طريق المال السياسي ورجال الإعمال والجمعيات والتنظيمات الطائفية والمذهبية والعرقية وأكثر قيادي هذه الأحزاب مزدوجي الولاء الوطني بسبب حملهم العديد من الجنسيات الأجنبية ، وإن كل أوبعض من يملك المال أصبح يقدم التمويل ويتدخل ويتحكم بهذه الأحزاب ويسخرها لتحقيق أجنداته وسياساته ومأربه الخاصة علما ان 80 بالمئة من هذه الأحزاب هي شبه منظمات مجتمع مدني تفتقد إلى سمات الأحزاب ونظمها وقوانينها وقواعدها ومنطلقاتها التأسيسية الرصينة والبعض منها ليس له وجود جماهيري حقيقي عدى المكاتب واليافطات والإعلانات الخاصة به والتي لا يتعدى وجودها حدود العاصمة يعني لا توجد لها إي قاعدة جماهيرية في محافظات العراق عدى وجود حزبين اوثلاث حقيقيين لها قواعد جماهيرية تختلف من حزب لأخر ومن منطقه لأخرى وحتى هذه الأحزاب يلبسها الضعف التنظيمي والثقافي وتنقصها خبرة الحكم والتجربة الحزبية في قيادة الجماهير وهي احزاب تدور حولها شبهات الفساد والانتخابات الأخيرة في العراق أفرزت وبينت إن نسبة 90 بالمئة من هذه الأحزاب لا قيمة أوثقلاً جماهيرياً لها على الساحة الوطنية وهذه الأوضاع الحزبية المضطربة لا ينفع معها الترقيع الذي تقوم به بين فتره وأخرى على الرغم من الانشقاقات التي تحدث فيها بين اونه وأخرى نتيجة الصراعات الداخلية فيما بينها على السلطة ومغانمها عدى الأسباب المكشوفة والمعروفة لدى عامة الناس أن كل هذه الفوضى الحزبية انعكست على إدارة العملية السياسية بشكل خاص والدولة بشكل عام .

ثورة شعبية

واليوم بعد هذه الثورة الشعبية الجماهيرية المتمثلة بالتظاهرات والاحتجاجات لابد من إصدار قانون الأحزاب من خلال تنظيم عملها دستوريا بالشكل الذي ينعكس على حماية وتنظيم العملية السياسية وإحكامها لفتح الأبواب إمام تشكيل حكومة تحفظ هيبة الدولة وتضبط إيقاع حركة الجماهير والعملية السياسية وهي مناسبة للقيام بتطهير شامل لحقول الألغام الحزبية التي زرعت في البلاد من اجل الحفاظ على رصانة وديمقراطية العملية السياسية وحمايتها من كل هذه الفوضى التي أفرزتها مئات الأحزاب التي أسهمت في تخريب العملية السياسية وامن البلد والاقتصاد وإشاعة الفساد وكثرة الفاسدين.

ومن هنا جاءت المطالبات الشعبية من خلال التظاهرات والاحتجاجات على ضرورة تحقيق مراجعة شامله لوجود هذه الأحزاب والتنظيمات والعمل على دمجها ووضع حد لها من خلال دراسة هذه الظاهرة التي أصبحت بعد أكثر من عقد ونيف تشكل خطورة وحالة غير صحية في بلد تتحكم فيه مافيات الفساد التي أضعفت الدولة وأسقطت هيبتها بسبب المحاصصات والحروب الطائفية والمذهبية والعرقية وعلى البرلمان اليوم ان يشكل لجنة رسمية خاصة أي لجنة يقرها البرلمان تتألف خبراء القانون المتميزين ومن أعضاء البرلمان المشهود لهم بالوطنية والنزاهة وأشخاص من السلطة القضائية والمفكرين السياسيين المستقلين من اجل إعداد قانون جديد للأحزاب وشروط لتأسيسها منها معالجة وضع الأحزاب ان يكون للأحزاب تمثيل في كافة انحاء العراق ومن لم يكن له تنظيم رسمي في المحافظات يشطب من قائمة الأحزاب إلغاء اي حزب أهدافه وبرامجه غير واضحة اومكرره ولا يمتلك أفكار واراء وبرامج ومشاريع وطنيه متميزة تخدم المطالب الشعبية وتحقق رغبات الناس بشكل عملي ميداني حقيقي خاصة في الجوانب السياسية والتوجهات الوطنية مع ضرورة التأكيد على ابتعاد الدولة عن تقديم إي دعم أوامتيازات أوتسهيلات للأحزاب حتى لا يتحول العمل الحزبي وسيلة للربح والفساد السياسي وهذه بعض الأمور والمؤشرات لمعالجة الكم الهائل والإعداد الغير معقولة لتواجد الأحزاب على الساحة الوطنية ونحن نمر اليوم بأصعب الصروف والتحديات والمخاطر بعد ان سقط العشرات من الشهداء في الاحتجاجات والتظاهرات بالتي ما زالت مستمرة ومتصاعدة تطالب بالإصلاح والتغير في جميع سلطات الدولة ومؤسساتها وفي مقدمة ذلك تعديل الدستور ومفوضية الانتخابات وقوانين الأحزاب ونحن امام اختيار رئيس وزراء جديد يمثل رغبات المتظاهرين والمحتجين يكون بمستوى ما تواجهه ونمر به من تحديات وتوترات وظروف تتطلب مواقف وطنية وسياسة واجتماعية وإدارية من الدولة والأحزاب الوطنية وكل الناس وفي مقدمتهم حشود المحتجين والمتظاهرين من اجل الإصلاح والتغير وإعلان الحرب الصادقة والحقيقية على الفساد والإرهاب والتطرف وان ندرك إن ما تغلغل ودخل النفوس من إمراض بعد ان تغلغلت ودخلت جميع مفاصل الدولة وبدون استثناء كونها الأكثر والأشد خطورة لان الكثير من أصحاب هذه النفوس المريضة المتواجدين في هذه المؤسسات هم من هذه الأحزاب المتناثرة على الساحة وهم الأساس في تدمير وتخريب مؤسسات الدولة والمجتمع بعد ان قام هؤلاء الفاسدين من الحزبين المستمدين قوتهم من أحزابهم التي شكلت مظلات لفسادهم ولأمراضهم ومصالحهم الشخصية والذاتية بعد ان قاموا بطرد أصحاب الكفاءات بشتى الطرق من مؤسسات الدولة ليخلوا لهم الجووبهذه الأفعال فقدنا الكثير من كوادرنا المهنية المختصة التي انعكس إبعادها وتهميشها على النزاهة وبناء الدولة والمجتمع وأبعاد الكوادر الوطنية المختصة يعني إبعاد وطرد الأفكار العلمية المهنية المختصة وهذا يعني إضاعة لفرص الإصلاح والتغير وتطوير مؤسسات الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكل هذه الانحرافات والخروقات بسبب بدعة المحاصصات الغير دستورية التي استغلتها أحزاب السلطة للتغلغل في جميع مفاصل الدولة ومواقعها المهمه والحساسة وهكذا ممارسات شكلت خطورة كبيره على الانتماء الوطني للكفاءات والكوادر الغير حزبيه التي لا تجد لها مكان في سلطات الدولة ومؤسساتها ما يؤجج المشاعر السلبية لهذه الكوادر الغير متحزبة ضد الدولة وان محاصصة سلطات الدولة ومؤسساتها من قبل الأحزاب التي لم تعد صالحة لتاسيس عراق حديث وفي ظل هكذا أحزاب وكتل وحكومات تنحني إما الرياح والإحداث وتهرب الى الإمام مخلفتا وراءها كم من المشاكل والكوارث والخلل بدون حلول هوالذي اخرج العراقيين اليوم الى ساحات الاعتصام والتظاهر والاحتجاج بعد كل هذه التراكمات والإحداث الخطرة والمرعبة التي عاشها الشعب العراقي برمته احداث خلقت وحققت الفاسد والفقر والتفاوت الطبقي المرعب أحداث أسقطت هيبة الدولة بعد أن اخترقت جميع الأنظمة والقوانين وتجاوزت على الدستور لقد اقتنع العراقيون بعد كل هذه المعانات والتضحيات والخسائر في الاروح والاموال وقضم اراضينا الوطنية من بعض دول الجوار الاقليمي.

إن العراق لا ينهض إلا في ظل أحزاب وطنية رصينة كبيرة قوية لها قواعدها الجماهيرية الواعية والمنظمة الحريصة التي تمتلك الروح الوطنية النزيهة والشجاعة للوقوف بوجه التحديات يعني نحن بحاجة إلى أحزاب تشكل قيادة سياسية تسابق الزمن تعمل بعلميه ومهنية يكون بمقدورها بناء الدولة العراقية المدنية الحديثة وقيادة سياسية بأحزاب تعيد بناء الدولة وهيبتها وتعيد للعراق موقعه الإقليمي والدولي وسيادته المطلقة على قراراته الوطنية بدون تدخل من احد وهذا الان هو مطلب الناس في ساحة الاحتجاج وبعد استقالة رئيس مجلس الوزراء بطالب المحتجون تشكيل حكومة لديها القدرة على إدارة السلطة لتنفذيه بمهارة وباليات مهنيه حرفيه وبكفاءة عالية حكومة كفاءات تحقق مطالب المتظاهرين والمحتجين وكل رغبات وتطلعات العراقيين حكومة تقضي على الفساد وطرد الفاسدين بعد محاسبتهم ومعاقبتهم وانتزاع حقوق العراقيين منهم اذ نحن بحاجة الى حزبين او ثلاثة فقط تضع مصالح المواطنين فوق مصالحها الذاتية لان مصلحة الوطن والمواطنين والمجتمع برمته فوق مصالح الأحزاب وقياداتها.

مزاد العملة أحد أسباب إنتفاضة تشرين

سناء عبد القادر مصطفى
النرويج

استطاعت البروليتاريا الرثة وأحزابها السياسية من الهيمنة على الاقتصاد الوطني العراقي من خلال الدخول الى مزاد العملة والتلاعب فيه بحيث يحقق مآربها في الإغتناء الفاحش والسريع من خلال مسخ العلاقات الاجتماعية وتحطيم كل القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع العراقي ومن ثم السيطرة بشكل أو بآخر على ادارة البنك المركزي العراقي من خلال تعيين مدراء ينتمون الى أحد هذه الأحزاب السياسية المسيطرة على ادارة الدولة.

ولازال ملف الفساد في مزاد العملة يلقي بظلاله على المشهد الاقتصادي والسياسي ايضا لارتباط المصارف التي تستحوذ على المزاد، بجهات سياسية تمول من خلاله احزابها وتعود عليها بالربح المالي الوفير على حساب اقتصاد البلد طالما أن قانون البنك المركزي العراقي –الذي صدر اثناء وجود بول بريمر في دفة الحكم– رقم 56 لسنة 2004 يسمح بالبيع للعملة الصعبة لكل من طلبها دون قيود وشروط.

ويعد مزاد العملة شكلاً جديداً من أشكال الفساد الاقتصادي المرتبط بعملية غسيل الأموال في البلاد وخروج العملة الصعبة من العراق.

في تصريح لعضو اللجنة البرلمانية المعنية بمتابعة تنفيذ الموازنة عبد الهادي السعداوي في الثامن من شهر تموز العام 2019حيث قال بأن مزاد العملة خارج سيطرة البنك المركزي الذي يبيع من 150 الى 200مليون دولار يومياً. وأضاف السعداوي أن "هناك مشاكل ومخالفات سجلت على بيع العملة من قبل البنك المركزي وكذلك سعر صرف العملة الذي غالبا ما يكون متحركا وغير ثابت في اغلب الأحيان"، لافتا إلى ان "أي مرشح لمنصب المحافظ عليه الجلوس مع المالية النيابية لمناقشة هذين الأمرين".

الخلفية التاريخية لمشكلة مزاد العملة

نشرت في العام 2018وثيقة تشير الى مخالفة صريحة وعملية فساد في مبيعات العملة الاجنبية للبنك المركزي العراقي في مزاد بيع العملة الأجنبية في العام 2015 بموجب كتاب صادر من رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب آنذاك أحمد الجلبي، يخاطب فيه رئيس المحكمة الاتحادية، داعيا القضاء الى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على احتياطات العراق من العملة الصعبة. وجاء في الكتاب ان جدول تحليل مبيعات العملة الاجنبية للبنك المركزي العراقي في مزاد بيع العملة الاجنبية ليوم والذي بلغ 31 / 5 /2015 " "393,104,332دولار، يعد مخالفة صريحة للمادة " "50من قانون الموازنة العامة الاتحادية للدولة في العام 2015والتي حددت مبيعات البنك المركزي العراقي بخمسة وسبعين مليون دولار يومياً في حين بلغت المبيعات لهذا اليوم حوالي خمسة اضعاف ونصف المبلغ الذي حدده القانون.

وبذلت اللجنة المالية التابعة لمجلس النواب جهوداً حثيثة في كشف تهريب مليارات الدولارات الى خارج البلاد عبر شركات مالية وهمية وصيارفة جدد استنزفوا هذه المليارات من خزينة الدولة ومن قوت الشعب. وتمكن في حينها أحمد الجلبي من جمع الكثير من الوثائق التي أعتمد عليها في كتابة تقرير قدمه الى رئاسة مجلس النواب ورئاسة الحكومة. وقد حمّل الجلبي في هذا التقرير مسؤولية تداعيات انهيار البنية المالية للبلاد الى المافيات التي تتحكم بسعر السوق وان أحد أسباب الانهيار الاقتصادي هو اهدار نحو 312مليار دولار في المدة الزمنية 2006–2014 . ويقول الخبير الاقتصادي عبد الرحمن المشهداني في تصريح لصحيفة بغداد بوست ان" 15%من مبيعات البنك المركزي عبر المزاد تذهب كغسيل اموال".. مبينا ان "اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية تحدثت عن ذلك وكل الاجهزة الحكومية لم تتمكن من ايقاف المزاد وظل مستمرا في استنزاف العملة الصعبة لارتباطه بشخصيات سياسية كبيرة".

ويضيف المشهداني ان "معدل الاستيرادات الحقيقية للقطاع الخاص هو 35مليار دولار سنويا الا ان ما يقوم البنك ببيعه خلال السنة الواحدة عبر المزاد هو 50 مليار دولار".. مشيرا الى ان "الفساد اصبح واضحا حتى لدى الاجهزة الرقابية الا ان قوة ونفوذ الاشخاص المتنفذين بمؤسسات المصارف هي اكبر من المحاسبة وهو مستمر في ذلك على الرغم من تقنينه في السنوات السابقة".

خروج العملة الصعبة مقابل استيراد بضائع وهمية

في حين يقول الخبير الاقتصادي ضرغام محمد علي أن "المزاد الذي تم تاسيسه في العام 2004 انشئ بهدف عدم حصول احتكار للدولار من جهه ولشراء الدينار العراقي لتغطية الموازنة ومنع التضخم من جهه اخرى وكانت اداة لضبط سعر الصرف الا ان فرق القيمة بين البيع النقدي والحوالات شكل هامش ربح للمصارف المشتركة في المزاد وعدد محدود من الشركات ما ادى الى تهريب كميات كبيرة من الدولارات".

واكد ان "المزاد اصبح ممرا للربح بدلا من الصيرفة الحقيقية ولخروج الدولار باذونات استيراد لا تستورد شيئا ولايجري التدقيق حول السلع المشتراة مقابل هذه التحويلات مما شكل ممرا للفاسدين لاخراج اموالهم خارج البلاد بطريقة قانونية وعدم اعتماد الاعتمادات المستندية المتبعة في العالم لتغطية الصفقات التجارية وحيث لاتزال المصارف لحد الان وشركات الصيرفة تتقاسم مغانم المزاد من خلال تحويل العملة الى الخارج بدون حاجة استيرادية وبعناوين شتى ما ادى الى ضياع عشرات المليارات سنويا من العملة الاجنبية المهربة".

تأسيس مصارف داخل العراق دون تدقيق في هوية مؤسيسها

ومن جانبه يقول الخبير الاقتصادي محمد الحسناوي ان هناك "مصارف وخاصة الاسلامية منها تم افتتاحها ومنحها رخص بدون اي تدقيق عن امكانياتها وقدرتها المالية".. كاشفا عن "وجود مصارف تم افتتاحها من قبل موظفين يعملون في البنك المركزي او مشاركين فيها".

ويضيف الحسناوي ان "هذه المصارف لا تقوم باي عمل ائتماني وانما ينحصر عملها في مزاد العملة وتحويل العملة الصعبة الى خارج البلاد من خلال غسيل الاموال".. داعيا "البنك المركزي والجهات الرقابية الى التدقيق في كيفية حصول هذه المصارف على رخصة التاسيس".

ويقول النائب عن تيار الحكمة علي البديري، ان "الاموال التي هدرت في مزاد العملة طيلة السنوات السابقة تعادل موازنات دول وتكفي لتشغيل عدد كبير من المصانع المتوقفة وتقضي على النسبة الاكبر من البطالة في البلد"، مشيرا الى ان "هنالك بعض الاطراف مهيمنة على القرار وتملك سيطرة على بعض وسائل الاعلام تمنع تسليط الضوء على هذا الملف الخطير".

ويضيف البديري أن "بعض المستفيدين من مزاد العملة هم موجودين في مصدر القرار، سواء كان القرار تشريعي ام تنفيذي"، مبينا ان "اي طرف او نائب يفتح موضوع مزاد العملة فانه يتم غلقه وبسرعة عجيبة غريبة".

ويشير البديري إلى أن "العملة الصعبة تخرج الى خارج العراق في عمليات غسيل اموال وتهريب للعملة تحت عناوين مختلفة ووصولات وسندات غير صحيحة".. لافتا الى ان "هنالك تخطيط اقليمي وداخلي وتكتيم على ملفات الفساد في مزاد العملة والمافيات المسيطرة عليه".

ويؤكد البديري، اننا "إذا تركنا جميع ملفات الفساد وركزنا على ملفي المنافذ الحدودية ومزاد العملة فاننا سنعيد مبالغ ضخمة جدا لخزينة البلد ونوفر وارد مهم جدا للموازنات المقبلة".

مزاد العملة ملف كبير للفساد

من جانبها تقول عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية ندى شاكر جودت، ان "لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية ماضية في التحقيق بقضية مزاد العملة".. مبينة ان "لدينا تواصلاً مستمراً مع عدد من الجهات الخاصة في هذا المجال".

وتضيف جودت ان "عملية هدر العملة وما يجري في مزاد العملة هو امر لم نسمع به او نراه في جميع بلدان العالم التي تتخذ كافة الاجراءات للحفاظ على عملتها الصعبة من الهدر وتعمل على تقنين الانفاق منها حتى في مجال الاستيراد الى مستحقات ومعقولة".. لافتة الى ان "مايجري بالعراق هو عبارة عن حالات استيراد وهمية وغيرها من الطرق التي تؤدي يوميا الى هدر ارقام كبيرة من العملة الصعبة دون سبب". وتشير شاكر الى ان "ملف مزاد العملة هو ملف كبير للفساد وقد عملنا على فتح تحقيق فيه، لكن التظاهرات والتركيز على القوانين التي تدعم مطالب الجماهير ومن بينها قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص جعلت اجراءات التحقيق تجري بروية".. موضحة ان "من بين المقترحات التي لدينا للحد من الهدر بمزاد العملة هو فرض ضريبة على الاموال الخارجة بنسب معينة بما يخلق ايرادات للدولة وتجعل الامور تجري بشكل صحيح". وتؤكد جودت، ان "هذا المقترح لاقى ترحيبا واسعا من قبل الهيئة العامة للضرائب وقد توصلنا الى صيغة شبه نهائية وهي بحاجة الى تنضيج بغية طرحها بشكل رسمي".. مشددة على المضي "في الاجراءات للحفاظ على العملة الصعبة من الهدر والفساد ولدينا تنسيق وتعاون مع الجانب الصيرفي والبنك المركزي وهيئة الضرائب بهذا الشان".

اما الباحثة شذى خليل فتقول "ان مزاد بيع الدولار قانون شرعه وامر به الحاكم المدني للعراق سابقا بول برايمر في عام 2004وهو المزاد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط ويعد من أكبر التحديات التي تواجه الدولة العراقية اذ يشوّه السياسة العامة ويهدم الاقتصاد وقد استمر هذا المزاد بعمله حتى الآن واستغل من قبل أصحاب النفوذ والمسؤولين البارزين في العملية السياسية المرتبطين بإيران في تهريب أموال العراق وغسيل الأموال وتدويرها لصالح الاقتصاد الإيراني في تمويل الارهاب ومواجهة العقوبات الاميركية ولمصالحهم الخاصة.

وتضيف انه بحسب تحقيق لجان مجلس النواب العراقي والتقارير الدولية فقد تم هدر ونهب مبلغ بحدود 312مليار دولار على مر السنوات الماضية وهي عائدات للنفط ضخها البنك المركزي العراقي إلى الاسواق وتم تحويل معظمها إلى الخارج .. موضحة ان هذا رقم يعد كبيرا جدا في دولة تعاني أزمة اقتصادية خانقة وصل الحال في دولة "الثروات" الاستدانة من صندوق النقد الدولي لتغطية نفقاتها!

يشار الى ان البنك المركزي العراقي يقوم ببيع الدولار الى المصارف الاهلية وشركات التحويل المالي عبر المزاد الذي يجريه يوميا وبمقدار 150مليون دولار والتي ترتفع هذه الارقام او تنخفض حسب الطلب من قبل هذه المصارف مما يؤثر بشكل او بآخر على احتياطي البنك المركزي العراقي والذي تاثر بشكل ملحوظ بالاونة الاخيرة نتيجة عدم التكافو بين ما يحصل عليه من الدولار وما بين عملية البيع عبر المزاد.

غسيل العملة الصعبة الى خارج الحدود

يذكر أن وتيرة الاتهامات تصاعدت بشأن عمليات تهريب العملة التي ألقت بظلالها على أسعار بيع الدولار في الأسواق المحلية وأدت إلى زيادة سعر صرفه قبل اشهر في حين طالب نواب بضرورة أن تبادر الحكومة إلى إيقاف عمليات بيع العملة في مزادات البنك المركزي، أكد آخرون أن العراق يخسر أموالاً طائلة جراء تهريبها يومياً إلى خارج الحدود.

شهق الناس

لزكة حجي جونسن

ياس خضير البياتي
الامارات

اليوم، امام مشاهد الطبقة السياسية المتخلفة، ومحاولة تدوير نفاياتها السياسية، والبقاء في السلطة لآخر العمر، تذكرت (لزكة جونسون) الذي كان جيلنا يعشقها، ويكتب عنها الاشعار الرومانسية، ويتفنن بوضعها على الجسد لإزالة الالام بسبب البرد والشيخوخة ،والطرق الخاطئة للجلسات الطويلة لسماع أغاني ام كلثوم الطويلة، والمسرحيات المصرية باللون الأبيض والأسود، وخطب الساسة الرنانة، وولائم الاهل والجيران الدسمة التي يرتفع فيها منسوب الكوليسترول والسكر الى اعلى درجاته ،فقد كانت هذه اللصقة الامريكية مثل مستشفى متنقل بين الاسر، وكان الولع فيها مرضا يصل الى مرحلة متقدمة من الهوس النفسي ،فلا تجد بيتا الا ومعه مخزون من هذه اللصقات ،ولم تجد أحدا في العائلة الا وجسده مطرز بها ،بل أصبحت لها من الشعبية مثل شعبية النقالات الحديثة اليوم .

لم ترتبط هذه اللصقة العجيبة التي كانت تزيل الالام بالأمور الطبية، بل تعدتها الى الاجتماعية، فأصبحت رمزا من الحدوتات الاجتماعية المتداولة في الأمكنة، وثقافة مؤطرة تعكس مفاهيم ذات دلالات سلبية، فانتقلت من الهوس النفسي الى الهوس الاجتماعي، ومن خلاص الوجع الجسدي الى وجع التندر الاجتماعي، فانتقلت الى محيط الحياة والعلاقات الاجتماعية، فأصبحت اللصقة لعنة ابدية على الأشخاص الذين يمارسون حياتهم سلبا مثل لصقة جونسون، فلصقت على البعض هذه التسمية لأنه كان ثقيلا في زيارته المتكررة، أو ثقيلا في غراماته وغزله دون ان يكون من الآخر مقبولا ،حتى اصبح اسم (لزكة جونسون) بديلا من الكثير من الأسماء الحقيقية . أتذكر جيدا في وقت الشباب والدراسة، ان أحد الأصدقاء كان مولعا بالتحرش بالطالبات بطريقة مؤدبة، وكان مصابا بهوس نفسي مفاده ان ابتسامة امرأة تعني له انها واقعة في حبه، مما شجعه على اختيار هذا الطريق، بل كان مسرورا عندما يناديه زملائه باسم (لزكة جونسون)!

رمز سياسي

يبدو اليوم ان هذه اللصقة تحولت الى رمز سياسي بعد ان كانت تندرج في مجالات الطب والاجتماع، لأننا اليوم نشاهد مواقف تثير الضحك والاشمئزاز لطبقة سياسية متخلفة نشأت بالصدفة، وولدت مشوهة وجيناتها ملوثة بالفساد والعمالة، وعاطلة الإحساس بالكرامة، ومصابة بزهايمر الوطنية، لذلك تراها في بلادة عندما يدعوها العباد الى الرحيل، فتتضخم غددها المصابة بسرطان العنجهية الزائفة، وتجد نفسها أكبر من الجمهور، وأكثر وطنية منه، ومع ذلك تتبجح علينا بديمقراطيتها ، وادعائها حق تمثيل الاخرين بأسلوب التنطع والاحتيال ،وبانها صاحبة الفضل في (تحرير العراق)،رغم ان جهادها الأكبر المجيئ على دبابة الصديق المحتل الذي وفر لهم المأوى المسروق والطعام الحرام ، مقدما لهم العراق وأهله على طبق من ذهب من اجل ان يدمروه بالإنابة ، ،ويفسدوا الأرض ،وينخروا الوطن وترديه ممزقا ووضائعا لاجتثاث روح اهله ،حتى أصبحت الوطنية صناعة يدريها الكاذب والمنافق .لذلك يخرج علينا السياسي الأبله ليعلن تشدقه بحب الوطن كذبا وزورا، لان لديه وطن اخر يحتمي به ويقدسه، بينما يشعل نار الفتنة والطائفية في (وطنه الثاني)، ويقتل شبابه بالرصاص الحي وكواتم الغدر، ثم يقول لك بلا خجل نحن أبناء الإصلاح والنصر والبناء والوفاق ورواد الفضيلة! هل هناك أكثر سخرية من هذا ما يثير الضحك، ان الكثير منهم حصل او استعار كذبا ونفاقا اسم (الحاج)، ومعها (مسبحة) السيد الحاج كأنها أصبحت ماركة سياسية للعملية السياسية، فأين تذهب ترى الحاج المجاهد في مقرات احزابهم واجتماعاتهم، وداخل اسوار الرئاسات الثلاث ومكاتبهم، وعندما تقول له (ياحاج) اتكل على الله ارتاح وأستريح، ودع الشباب يحكمون ينتفض بقوة بالرفض (ما نعطيها)، بالرغم من صراخ الشعب الهادرة في الساحات تعلن بقوة بأننا لن ننتخبكم ولا نختاركم بعد اليوم ،ومع ذلك يحطون على رؤوسنا كما المصيبة ،و ينزلون بنا كما الكارثة ، و يجلسون على الكراسي كما المآسي ،ولا فكاك منهم الا بعمنا المنقذ عزرائيل! باختصار هم مازالوا يصرون على ان الانتفاضة من (أولاد الشوارع)، واي معارض لهم فهو خائن من أصول بعثية وهندوسية وصومالية ، وكل من يخالف رأيهم جاسوس، وكل من ليس معهم فهو ضدهم، وليس في الدنيا اصوب منهم ، ولا احكم من قراراتهم ولا اشرف من اخلاقهم ،ولا اطهر منهم ،لذلك طوقت هذه الطبقة السياسية النكرة تظاهرة الشباب بالقتل والاختطاف والترويع، وهي لا تملك غير مخالب أرنب مذعور، يسكن في خبء الهزالة والهوان، ولأن عقدة النقص هذه تشكل عبئاً على كياناتهم الضعيفة، فإنها فكرت بالاحتيال على الواقع السياسي الجديد، والالتفاف على القوانين، وابراز إمكانياتها التي لا ترى بالعين المجردة، فاتجهت صوب من يشاطرونها في الدونية ومركبات النقص، وتنفيذ مشاريع زرع الفتن، ونفث فحيح الأفاعي، وبث نيران الحقد والأسى في مجتمع المتظاهرين ،لهذا كان الفارق كبيراً وحاسماً بين ثرثرة بلا طحين وبين طحين يحرسه الصمت والإيقاع النفسي العميق.

الأرجح أن العراقي دخل مرحلة التنكيل كالشاة التي لم يعد يؤلمها السلخ بعد الذبح في اللحظة التي ودع بها أثمن ما منحته السماء والطبيعة وهما الحرية والحلم، فهو منذ صدق روايات ديمقراطية الرعاع بدأ يقارن بين ماضيه وحاضره، وبين احواله واحوال الشعوب الاخرى الاشد فقرا منه، لكنها ليست الاكثر شقاء واستباحة، مثلما اكتشف ان العالم من حوله يتقدم في كل شيء، وهو لا يتقدم الا في العمر، حيث تنتظره شيخوخة بالغة الوحشة والقسوة، ومستقبل مظلم.

اصحاب السلطة

كل عام وأنتم بخير ... ولكن على ماذا، وكيف سنكون بخير إذا كان أصحاب السلطة والجاه يقتلون مئات الآلاف من زهور العراق الأبرياء بحجج سخرية ؟؟ ويستنكفون بأصدار بيان اعتذار واحد، ويصرون على استخدام لزكة حجي جونسون، ويمنعون الشعب من اقتلاعها بأنواع فنون القتل والسادية، لأنها كائنات مليئة بالحواشي والهوامش مثل الزبد عند أطراف الموجة، مثل حثالة القهوة، هي مثل الصدأ على الحديد التالف.

أطرف شعار قرأته لامرأة ريفية بسيطة وهي تحمل لافتة في ميدان التحرير تقول (نكلهم نريد عراقي يرشحونه سوداني). هاي شنوا لزكة حجي جونسون!